مجانية التعليم
وعلى أى أساس تمنح ؟

للأستاذ محمود غنيم

المجانية فى وزارة المعارف قصة تتكرر كل عام دراسى ، تبتدئ بابتدائه وقد ينتهى العام ولا تنتهى .

ولعل هذا الوقت أنسب الأوقات لتناول هذا الموضوع ، فنحن فى مستهل العام الدراسى وهو بدء موسم المجانية ، فضلا عن أن هذا الموضوع هو اليوم موضع بحث المختصين ، بل إن وزارة المعارف قد بتت بالفعل فى بعض نواحيه باصدار تشريع جديد .

ويخيل لنا أن وزارة المعارف قد بدأت تسير على الدرب بعد أن اختلطت عليها السبل وبعد أن طال بها المطاف .

ولسنا نقصد بالتعليم المرحلة الأولى التى نص عليها الدستور ، وفرضها فرضا على المصريين جميعا لا فرق بين ذكورهم وإناثهم ، فإن تلك المرحلة — سواء أسميناها مدارسها ابتدائية أم أولية — لا موضع للجدل فى وجوب مجانية التعليم فيها ، فإنها دين واجب الحكومة قبل أن تكون من حق الأمة وهى من جانب الأولى بالنسبة للثانية بنابة شق الترع و إقامة الجسور وحفظ الأمن إن لم نذهب الى أبعد من ذلك فنزعم أنها ألزم للأمة من تيسير الماء وتوفير الغذاء ، وعلى هذا فكل كلام يثار حول موضوع المجانية فى تلك المرحلة من التعليم يعتبر من لغو القول وفضول الكلام .

وإنما نعنى المجانية بالنسبة لما يلى المرحلة الأولى من مراحل التعليم فيما بعد هذه المرحلة من مراحل التعليم هل يكون التعليم كله بالمجان ، أم تتقاضى الدولة عليه أجرا ، أم يجب أن يجمع بين هذا وذاك ؟ وإذا قلنا بالرأى الأخير فعلى أى أساس يكون الإعفاء من نفقات التعليم ؟ أما أن يكون التعليم كله فيما بعد مرحلة الإلزام بالمجان فهذا شطط لا تتحمله دولة محدودة الموارد كمصر ، ولئن صح أن بعض الدول تأخذ به فعلينا ألا ننسى أننا فى بلد حديث العهد بالنهضة ، وأننا لم نستكمل أسباب حياة الأمة بعد ، وقليلا أن ننتظر سنين وسنين حتى نستكمل تلك الأسباب ، فكل كلام يقال فى هذا السبيل سابق لأوانه ، وإنما هو من قبيل الطفرة التى تدفع إليها الحماسة ثم لا يؤمن معها العثار .

وأقل ما يقال فى هـذا الصدد أن نتريث حتى لا يكون بيننا من يحمل خاتما أو يبصم بأصبع ثم ننظر فى تعميم المجانية بالنسبة للتعليم الثانوى أو المتوسط .

وأما أن يكون التعليم فى هذه المرحلة كله بالمصروفات فهذا شطط أيضا لأن فيه حرمانا لمن تنهض بهم مواهبهم ويقعد بهم فقرهم عن مواصلة التعليم ، ولأن فيه حرمان الدولة نفسها من الانتفاع بمواهب هؤلاء ، ومن المعلوم أن التلميذ فى تلك المرحلة من التعليم لا يدفع من المصروفات ما يتكافأ مع نفقات تعليمه وإنما يدفع من ذلك شطرا وتدفع الدولة من جانبها شطرا آخر ، وقد يكون ما يدفعه هو أقل الشطرين ، ويكون الوضع على هذا الاعتبار أن الدولة تعاقب الفقير لمجرد فقره بالحرمان لا من العلم وحده بل من العلم والمال معا ، وتثيب الغنى لمجرد غناه لا بالعلم وحده بل بكليهما ، وهذا مالا يستسيغه منطق الديموقراطية الحديثة ولا تقره مبادئ العدالة الاجتماعية بحال .

إذن لا مندوحة فى مرحلة التعليم المتوسط ومرحلة التعليم العالى أيضا أن نجمع بين المصروفات الكاملة والأعفاء الكامل وأن نتوسط بين هذين فى بعض الأحيان .

ولكن على أى أساس يكون الإعفاء جزئيا أو كاملا ؟ نستطيع أن نجمل تلك الأسس فى كلمتين لا ثالث لهما ، هما الفقر والتفوق .

أما الآخذون بنظرية الفقر فيتذرعون بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، ويقولون : إن الغنى يستطيع أن يشترى العلم بالمال بخلاف الفقير فان فرض المصروفات عليه معناه الحرمان من التعليم ، وذلك معناه أن نجمع عليه بين علتى الفقر والجهل ، وما أقسى إحدى هاتين العلتين ، فما بالك بهما مجتمعتين . وعلى ذلك درجت وزارة المعارف ردحا طويلا من الزمن ، فكانت لا تمن بالاعفاء من المصروفات إلا حين يثبت فقر الطالب بشهادة الشهود وعرض كشف الممتلكات وذكر الكوارث المنتابة وما إلى ذلك مما لا يحتاج إلى تفصيل .

والواقع أن الأخذ بنظرية الفقر عاطفى أكثر منه أى شىء آخر ، وإن شئت فقل : إنه من باب التمويه الذى يراد به فى الغالب إرضاء السواد وكسب الجماهير .

والواقع أيضا أن المجانية أخذا بهذه النظرية قد فشلت فى تأدية رسالتها للأسباب التالية .

أولا — دلت التجارب وأثبتت الإحصاءات أن غالبية المتمتعين بمجانية الفقر هم من أدعياء الفقر لا من الفقراء حقا ، وفى الحق أن المدارس كانت تتلقى فى فتح كل عام دراسى طوفانا من طلبات المجانية يكاد يستوعب كل المحلات الخالية بها أو يربو عليها ، وكل هذه

الطلبات تفيض بشكوى الزمان ، وتتفنن فى خلق الكوارث وتتناقص فيها الموارد إلى حد العدم ، وفى هذه الحالة كان من العسير التمييز بين الغنى والفقير أو بين الفقر الحقيقى والفقر المصطنع .

ولعل من الصراحة أن نذكر أن كثيرا من الفقراء الحقيقيين كانوا يستطون فى الميدان ولا يجدون من يأخذ بأيديهم بخلاف أدعياء الفقر فكثيرا ما كان يجرد هؤلاء من الأقارب والأصهار فيانق من الشفعاء .

ثانيا — دلت التجارب وأثبتت الإحصاءات أن كثيرا ممن يتمتعون بمجانية الفقر تفقد بهم مواهبهم لا مواردهم عن مواصلة التعليم ، ولسنا ننكر أن الفقر قد يقترن بالذكاء الخارق ولكنا بجانب ذلك لا ننكر أنه قد يقترن أو كثيرا ما يقترن بالفتور وكلال الذهن واعتلال الصحة إن لم يكن ذلك بحكم الطبيعة فبحكم البيئة وسوء التربية المنزلية

وإذن فليس من المصلحة فى كل الأحايين أن نساق مدفوعين بعواطفنا إلى فتح أبواب التعليم المتوسط أو العالى على مصاريعها للفقراء ، بل كثيرا ما يكون الأجدى لهؤلاء أنفسهم وللدولة بوجه عام أن ينصرفوا عن التعليم إلى سواه مما يصلحون له من أبواب النشاط التى تتطلبها شئون الحياة .

ثالثا — لم يكن الأخذ بنظرية مجانية الفقر من التربية الخلقية فى شيء ، ولقد دلت التجارب أيضا أن المتمتعين بهذه المجانية كانوا يشعرون فى قرارة نفوسهم أنهم دون سواهم من سائر التلاميذ ، وكم كان من المخجل — فى عرف التلاميذ على الأقل — أن تعلق الجداول على جدران الفصول مؤشرا أمام أسمائهم بما يفيد فقر آبائهم حتى لقد حدا ذلك بكثير من المرين إلى تحاشى هذه الطريقة تلافيا لذلك العار .

بقيت نظرية التفوق ، وهى فى نظرى أقوم أساسى المجانية وأوفاهما بالغرض وأخفهما أضرارا إن كان ثمة أضرار ، والواقع أنها ربما لا تسلم من الاعتراض ، ولكننى أومن دائما بقول القائل : ليس الحازم من يعرف الخير من الشر ولكن الحازم من يعرف أهون الضررين .

وإذا أخذنا بهذه النظرية فإن مجموعة درجات التلميذ وحدها هى وسيلته وشفيعه فى المجانية إلى وزارة المعارف ، وللوزارة أن تحدد تلك المجموعات بمقدار ما تسمح به نسب المجانية التى رصدتها لهذا الغرض ، ولها أن تقسمها إلى مجانيات كوامل أو إلى أنصاف أو أرباع كما تشاء على شرط أن يكون الحكم فى ذلك كله هو المجموعة ، والمجموعة وحدها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

ولست أبيح فى هـذه الحالة استثناء واحدا من تلك القاعدة ، ولست أنكر فى الوقت نفسه أن ثمة حالات قد تسوغ هذا الاستثناء ، ولكن الأخذ باستثناء واحد فى هذا السبيل يكثيرا ما يجر إلى مشاكل لايعلم مداها إلا الله ، ولا سيما فى عصر الديموقراطية الذى تتعدد فيه الأحزاب وتصاب البلدان بحمى الشفاعات .

وفى الحق أننا لو أخذنا بهـذه النظرية — أعنى نظرية التفوق — لجنبنا الاضطرار التى المضا إليها ، وليس تجنبها بالشيء اليسير ، وحسبنا أننا بذلك نخفف بل نقطع دابر الضغط الذى يقع فى بدء كل عام دراسى على أبواب وزارة المعارف وأبواب المدارس فيكاد يشل حركتها شطرا من العام ليس بقليل .

ولو آثرنا جانب الصراحة أكثر مما تقدم لقلنا : إننا بهـذا الصنيع نجنب البلاد خطرا كبيرا هو إفساد الضمير فيما يتعلق بطائفة من أولياء الأمور وطائفة أخرى من الموظفين .

وفضلا عما تقدم نستطيع إذا أخذنا بنظرية التفوق أن نحقق الغرضين التاليين .

أولا — ضمان صرف المـال الذى رصد للمجانية فى وجهه الصحيح فإن المتمتعين بها على هذا الوضع هم خلاصة التلاميذ موهبة واستعدادا ، وهؤلاء الخلاصة هم قبل غيرهم عدة الأمة وعتادها فى المستقبل وعلى أكتافهم تقوم النهضة وبهم تناط الآمال .

ولقائل أن يقول : ما حكمة منح القادر المتفوق تلك المنحة ؟ ونحن نجيب أن أقل ما فيها اعتبارها بمثابة جائزة له على تفوقه ، على أن الدولة إنما تربى هؤلاء المتازين لحسابها أكثر مما تربيهم لحساب أنفسهم فمن حقهم أن تتحمل الدولة نفقاتهم ، فضلا عن أننا لو قلنا بحرمان القادر المتفوق هذا الحق لعدنا إلى مشكلة تمييز الغنى من الفقير وهى من الدقة والخطر بمكان .

ثانيا — فتح مجال المنافسة أمام التلاميذ وحفز هممهم إلى العمل لاقتناء هذا الكسب المـادة وقد يكون شعور التلاميذ بقيمة هـذا الكسب فى ذاته محدودا لأنهم لا يعانون من أمور أنفسهم المـادية كثيرا ولكنهم فى الوقت نفسه حراص على مرضاة أولياء أمورهم فضلا عن أن يجانب هذا الكسب المـادى كسبا آخر أدبيا لا يستهان به ، ذلك أن المجانيـة — على هذا الوضع — ستصبح شرفا تطمح إليه النفوس لا وصمة تتطامن من أجلها الرؤوس .

وقبل أن نختم هذا المقال نرى وجوب الاشارة إلى أمرين جديرين بالاعتبار .

الأول — أننـا ما دمنا أخذنا بنظرية التفوق فى منح المجانية فمعنى ذلك أننـا سنقصر تعليم من تقعد بهم مواهبهم على طائفة الموسرين الذين يستطيعون دون غيرهم الاضطلاع بعبء

المصروفات، وفى هذه الحالة نرى وجوب رفع تلك المصروفات بحيث تتكافأ مع نفقات التلميذ حتى لا نقع فى المحظور الذى سبقت الإشارة إليه .

الثانى — أننا ما دمنا أخذنا بتلك النظرية فمن الواجب توخى العدالة والمساواة فى الامتحان بقدر الامكان، وهذا يقضى بالغاء نظام المناطق — فى الامتحان على الأقل — فان الامتحانات تتفاوت صعوبة وسهولة بتفاوت أذواق الممتحنين فى تلك المناطق والمشاهد أننا نجد مثلا مجموعة الـ ٦٠٪ أمرا عاديا يظفر به التلميذ المتوسط فى منطقة على حين نجد تلك المجموعة نفسها عسيرة المنال على التلميذ الممتاز فى منطقة أخرى، وليس منشأ ذلك التفاوت فى الاستعداد والتحصيل بل منشؤه تفاوت الأذواق واختلاف التقدير، على أننا جربنا نظام المناطق فى مصر فلم نجد فى طبيعتها ما يقضى بخلاف جوهرى فى مناهج التعليم ، وردنه مناهجها واستحاناتها أمامنا إنما تختلف فى الشكل دون الموضوع .

محمود غنيم
مدير قسم المباريات الأدبية
بوزارة المعارف